

تحسين ضبط الأمن في الأماكن الحضرية : استراتيجيات الشرطة في الفضاء الحضري

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

في قلب التحليل الوارد في الدليل ، تكمن فكرة أن تطبيق المعرفة العلمية الاجتماعية يمكن أن يساعد في السيطرة على الجريمة في المناطق الحضرية . يقترح الفصل الثالث الأدوات التي يمكن للشرطة استخدامها لمنع الجريمة في الأماكن الحضرية . بينما ناقشت الفصول السابقة التحديات التي تواجه إصلاح الشرطة في المدن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، والأطر المفاهيمية لتنفيذ القانون وحالات النهج المبتكرة لضبط الأمن الحضري ، يواصل الفصل الثالث تطوير هذه المواضيع من خلال التركيز على فهم الحالة البيئية و يمكن أن تعزز العوامل الزمنية لحدوث الجريمة . كما يفحص الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن للشرطة والمسؤولين الحكوميين استخدامها لتحسين السيطرة على الجريمة في المدن . يحدد الفصل المفاهيم العامة الكامنة وراء الجريمة واستخدام الفضاء الحضري ، ويناقش مختلف المناهج المكانية والبيئية لمكافحة الجريمة . وينظر في دراسة حالة مثيرة للاهتمام من البرازيل ، حيث تم استخدام بعض النهج بفعالية للحد من الأنشطة الإجرامية الخطيرة .

التعاريف

منع الجريمة الظرفية. تركز نظرية واستراتيجية مكافحة الجريمة على أحداث الجريمة . يشير هذا النهج إلى أن التعاون بين الشرطة ومديري المساحات والمتعاملين مع المجرمين والمواطنين الآخرين يمكن أن يساعد في خلق الظروف التي تقلل من فرص وقوع الجريمة .

الاختيار العقلاني. مجموعة واسعة من النظريات العلمية الاجتماعية التي تصف السلوك البشري من حيث الدافع العقلاني لتحقيق الأهداف الفردية . وقد تم تطبيقها في مجال العدالة الجنائية في الجهود المبذولة لإيجاد الدوافع الفردية لارتكاب الجرائم وفي وضع استراتيجيات لتقليل تلك الدوافع .

وصي. الفاعل المسؤول عن ردع الأنشطة الإجرامية من خلال توفير الحماية للضحايا المحتملين أو الأماكن أو الأشياء الخاصة بالأنشطة الإجرامية .
معالج. فاعل قادر على التحكم في أنشطة المجرمين .
مدير. ممثل مسؤول عن إدارة مساحة معينة وقد تشاركه الشرطة في جهود لتحسين مساحة لردع الجريمة .

مساحة دفاعية / قابلة للدفاع. مفهوم في التصميم المعماري الحضري يركز على السيطرة على الجريمة من خلال بناء المساحات الحضرية التي تخضع للمراقبة السلبية ، وحيث تقلل عملية المراقبة من قبل الأفراد من احتمال ارتكاب الجريمة .

منع الجريمة من خلال التصميم البيئي. نهج لمكافحة الجريمة يعتمد على كيفية تنظيم المساحات الحضرية "نوافذ مكسورة". مجموعة من النظريات التي تشير إلى أنه يمكن السيطرة على الجريمة عن طريق تقليل درجة الفوضى في الحي السكني . تشير النظرية إلى أنه من خلال تطبيق القانون فيما يتعلق حتى بالجرائم البسيطة ، يمكن للمسؤولين منع الجرائم الأخرى .

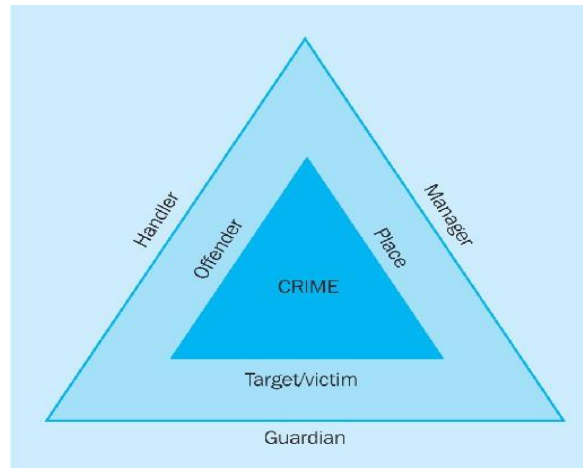
تقنيات منع الجريمة الظرفية. مجموعات مفصلة من الممارسات التي تم تعدادها لمساعدة الشرطة في تطبيق منع الجريمة الظرفية .

الأسس المفاهيمية

لبعض الوقت ، أدرك العلماء أن أنواعًا مختلفة من الظروف المكانية والاجتماعية تؤثر على مستويات الجريمة . يجادل الكثيرون بأن الجريمة تحدث أساسًا لأنها منطقية لحدوث الجريمة . العوامل التي تساهم في أحداث الجريمة ثلاثية :

- (أ) يجب أن يكون هناك شيء أو ضحية يقدم للمجرم مستوى معينًا من المكافأة لارتكابه جريمة ؛
- (ب) يجب أن يوجد مكان يمكن أن تحدث فيه جريمة يكون من المعقول أن يفترض فيه المجرم أنه لن يتم القبض عليه ؛
- (ج) يجب أن يكون هناك مجرم بدافع ارتكاب جريمة . يتم تمثيل هذا بيانًا في الشكل أدناه.

figure 1. The crime triangle



يركز النهج على حوادث وظروف محددة تؤدي إلى ارتكاب جرائم بدلاً من التركيز على مفاهيم كيف تؤدي الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع إلى خلق المجرمين . بمعنى ، تقترح النظرية أنه إذا كان من الممكن ارتكاب جريمة ، فمن المحتمل أن يتم ارتكابها . تحدث الجرائم بسبب تضافر عددا من العوامل الاجتماعية والبيئية للترويج لتلك الجرائم . ونتيجة لذلك ، يميل النشاط الإجرامي إلى التركيز في المناطق شديدة الخطورة بشكل خاص مثل زوايا الشوارع ضعيفة الإضاءة . يصبح الهدف من تطبيق القانون بعد ذلك هو تقليل فرص حدوث الجريمة . بناءً على هذه الأفكار ، يجادل العلماء بأن منع الجريمة ينطوي على حماية الضحايا المحتملين بفعالية ، وإدارة المساحات لتقليل مخاطر الجريمة في تلك المناطق ، وأخيراً ، إيجاد طرق للتعامل بفعالية مع المجرمين لتقليل فرصة ارتكابهم جرائم أخرى.

تدرس الكثير من أعمال الشرطة المعاصرة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، الطرق التي تتركز بها الجرائم في مناطق ساخنة يمكن تحديدها ، والتي يمكن العثور عليها ومعالجتها من خلال التحليل التجريبي . في أوقات معينة من اليوم ، مما يجعل من الممكن فهم مشاكل الجريمة التي تؤثر على المدينة وعبر السكان اعتماداً على الخصائص الديموغرافية . تحدث أنواعاً مختلفة من الجرائم في مواقع مختلفة . كشف تحليل النشاط غير القانوني في بيلو هوريزونتي أن 19% من جرائم العنف في تلك المدينة حدثت في 8 من قطاعات التعداد السكاني البالغ عددها 2500 قطاعاً في المدينة . على مستوى أكثر تجريباً ، غالبًا ما تحدث الجرائم المتعلقة بالمخدرات والاشتغال بالجنس غير القانوني في مواقع ثابتة تظهر كأسواق لتلك الأنشطة المعينة . غالبًا ما تحدث الاعتداءات في أماكن عالية العبور والتجارة . قد تتركز جرائم القتل في حفنة من الأحياء السكنية التي تشهد نشاطاً كثيفاً

للعصابات . قد تحدث عمليات السطو على البضائع بالقرب من محطات الوقود أو في مواقع معينة على نظام الطرق . تتغير الظروف من مدينة إلى أخرى ، ولكن من المهم أن تضع في الحسبان أن الجريمة بشكل عام لا يتم توزيعها بشكل عشوائي أو بالتساوي عبر المساحات الحضرية ، ويمكن أن يساعد تحليل موقع الجريمة في الفضاء الحضري الشرطة على فهم كيفية حدوث الجرائم في المدينة وتطوير الاستجابات وفقاً لذلك .

يستند التوزيع المكاني للجريمة إلى فكرة أن أجزاء مختلفة من الحيز الحضري تخلق أنواعاً مختلفة من الفرص الإجرامية نتيجة لاستخدام هذا الفضاء والتطبيق التفاضلي لموارد أمن الدولة في جميع أنحاء المدينة . لذلك ، على سبيل المثال ، قد يكون امتداد شارع سيئ الإضاءة موقعاً لمستوى مرتفع من الجريمة . يتم أيضاً توزيع أنواعاً مختلفة من الجرائم على نطاقات جغرافية مختلفة ، مع حدوث بعض الجرائم نتيجة للأوضاع في شوارع معينة أو في أحياء سكنية معينة ، أو أنها تنتشر عموماً عبر منطقة حضرية . وبالتالي فإن وجود صراف آلي في شارع غير مضاء أو عصابة في حي سكني أو مجموعة من مرافق الموائى يمكن أن يساهم في الجريمة على مستويات مختلفة . النتائج ، عند رسم خرائط الجرائم ، هي أنواعاً مختلفة من النقاط الساخنة حسب نوع الجريمة ونطاق تلك الجريمة .

لفهم توزيع الجريمة ، من المهم أيضاً النظر إلى الجريمة من منظور العوامل الديموغرافية الأوسع . على سبيل المثال ، في العديد من المجتمعات ، يرتكب الشباب بين منتصف سن المراهقة وأوائل الثلاثينيات معظم جرائم العنف . وبالمثل ، فإن معظم ضحايا جرائم العنف هم أيضاً بشكل عام في تلك الفئة العمرية . تتعرض الفئات العمرية والدخل والجنس المختلفة للإيذاء في معدلات مختلفة لجرائم مختلفة . كما أن الوقت عامل مهم أيضاً في توزيع الجريمة . غالباً ما توفر ساعات الليل مزيداً من الفرص للجريمة . خلال ساعات النهار ، يمكن أن يؤدي التدفق الأعلى للأفراد والرؤية الأفضل إلى خلق ظروف تقلل احتمالية وقوع الجريمة فيها . على نطاق أطول ، قد تتبع بعض الجرائم دورات أسبوعية ، مع حدوث جرائم معينة في كثير من الأحيان خلال عطلات نهاية الأسبوع . أخيراً ، تتبع بعض الأحداث الإجرامية دورة موسمية أو سنوية أوسع ، حيث تؤدي الأشهر الأكثر دفئاً في كثير من الأحيان إلى المزيد من العنف بين الأشخاص مقارنة بالأشهر الباردة .

إن التعامل مع الجريمة في المناطق الحضرية يعني التعامل مع توزيع الجريمة عبر المكان والزمان . بينما تعمل الشرطة ، جنباً إلى جنب مع السلطات المحلية ، على تطوير أفكار أوضح حول متى وأين تحدث الجرائم ، يمكنهم تطوير فكرة أكثر قوة حول كيفية الرد على الجرائم . يمكنهم التفكير في كيفية توزيع موارد الشرطة عبر الفضاء ، وأنواع العلاقات التي تحتاج الشرطة لتطويرها مع السكان ، والطرق التي يمكن بها إدارة الفضاء الحضري أو إعادة هيكلته للسيطرة على الجريمة .

هناك العديد من الإجابات القوية حول كيفية تنفيذ هذه البرامج بشكل فعال ، بالاعتماد على حالات من جميع أنحاء المملكة المتحدة والولايات المتحدة حيث ، على سبيل المثال ، على مدار العشرين عاماً الماضية ، حولت الاستراتيجيات عمل الشرطة في المناطق الحضرية . ومع ذلك ، هناك أمثلة قليلة على كيفية تنفيذ مثل هذه الأنواع من البرامج في الظروف المحددة الموجودة في المدن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل . ينتج هذا عن مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك الموارد المحدودة المتاحة للشرطة في تلك المناطق والبيئة السياسية التي غالباً ما تكون مثيرة للجدل الموجودة في أعقاب الاستبداد والصراع والمستويات العالية من الجريمة .

التنشيط الحضري والشرطة

في قلب مساحة حضرية آمنة ، يوجد تصميم جيد يقلل من المخاطر التي تواجه الأفراد ويزيد من تدفق المواطنين عبر المدينة ، مما يضمن أن المراقبة الجماعية المستمرة ستساعد في السيطرة على الجريمة وبالتالي تقليل نفقات الشرطة . تم تطبيق الأفكار الكامنة وراء هذا النهج الجديد في التمدن على نطاق واسع في الشرطة المعاصرة في أمريكا الشمالية وأوروبا وبعض أجزاء من آسيا . في محاولة لإعادة هيكلة المجتمعات والمدن لخلق درجة أكبر من السلامة ، طور المهندسون المعماريون ومصمموا الشرطة المظاهر

العمرانية ، مفهوم "الفضاء الدفاعي / القابل للدفاع" . كانت هذه الاستراتيجية رائدة في تخطيط المدن في الولايات المتحدة حيث لوحظ أنه في العنف الحضري المتزايد في الستينيات ، كانت الأحياء السكنية التي أدارت المساحات بطرق معينة تكون معدلات جريمة فيها أقل بكثير من المناطق الأخرى .

يقترح النهج أن يحافظ الأفراد على النظام الأساسي والأمن في الأماكن التي يشعرون بملكيته . إذا شعر الأفراد بالانفصال عن مكان ما ، فسيسمحون لها بالوقوع في حالة سيئة وقد ترتفع الجريمة . عند نقطة معينة ، ومع ذلك ، إذا كان لعدد كبير جداً من الأفراد صوت فيما يتعلق بما سيحدث مع مساحة ما ، فلن يستثمر أحد في الاهتمام بها . يجادل هذا النهج بأن الناس يشعرون أن لديهم الحق في مكان معين والمسؤولية عنه إذا كان يتفاسمه الكثيرون . وبالتالي ، يتطلب تأمين مساحة ما أن يلتزم الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة بجعلها آمنة .

بناءً على هذا المفهوم الأساسي ، يمكن تحقيق الأمن في حي سكني معين باتباع استراتيجيات معينة في تنظيم المنطقة . **أولاً** ، تحتاج الأحياء السكنية إلى شكل من أشكال التحكم في الوصول . غالباً ما يتم تفسير هذا على أنه يعني إنشاء شوارع مغلقة حتى لو لم تكن البوابات محمية . على مستوى آخر ، فهذا يعني ببساطة أن الشارع يرتاده عدد محدود نسبياً من الناس . يمكن أن يجذب شارع من خلال حركة مرور إضافية على الأقدام قد تشجع الجريمة في بعض الظروف وتثنيها في ظل ظروف أخرى . غالباً ما تتضمن السيطرة على الجريمة إدارة تعاونية للفضاء تجمع بين السكان المحليين والمستخدمين الآخرين لتلك المساحة ، مع مخططي المدن والمسؤولين المنتخبين والشرطة لتطوير الاستراتيجيات التي تدير هذا الفضاء بفعالية .

ثانياً ، تعزيز الفضاء الدفاعي يعني تعزيز أشكال المراقبة الطبيعية . في هذا النهج ، يفكر رجال الشرطة والمخططون في كيفية هيكله الفضاء للتأكد من أن الأفراد يمكنهم مشاهدة الفضاء أثناء روتينهم المعتاد وبالتالي تثبيط الجريمة . **ثالثاً** ، يمكن أن يستلزم تعزيز مساحة ما استخدام الأجهزة الميكانيكية لتقليل احتمالية الجريمة وإنشاء هياكل تنظيمية مثل مجالس الرقابة المجتمعية لتنظيم الجهود للسيطرة على الفوضى . كما دعمت أساليب إدارة الفضاء أو الفضاء الدفاعي تخطيط الحدائق والمباني لتثبيط النشاط غير القانوني من خلال وسائل مثل زيادة التحوط بطرق تقلل من تغطية المجرمين أو توفير إنارة مناسبة للشوارع لتعزيز أمن المشاة .

المفتاح هو دمج تطبيق القانون وممارسات التخطيط في فهم الاستخدامات المحلية لمساحات معينة واستخدام هذا الفهم لتطوير استراتيجيات الشرطة الخاصة بكل حالة . بالتعاون مع المجتمعات المحلية ، يجب أن تشارك الشرطة في التخطيط ، وينبغي للمخططين أن يساهموا في المناقشات الأمنية التي تهدف إلى تطوير برامج الأمن البيئي التي تعمل على حل التحديات الخاصة . **لا توجد وصفة مباشرة لحل المشاكل** . بدلاً من ذلك ، تتضمن السيطرة على الجريمة من خلال التصميم التكاملي الفعال لممثلي التخطيط والشرطة والمجتمع في تطوير سياسات أمنية وسياسات فضائية فعالة لحماية الحقوق الأساسية ومكافحة الجريمة .

منع الجريمة من خلال التصميم البيئي

بمرور الوقت ، تطورت مفاهيم التصميم الحضري مثل الفضاء الدفاعي إلى نهج تخطيط أكثر شمولاً لاستخدام البناء والتصميم للسيطرة على الجريمة ، والمعروف باسم منع الجريمة من خلال التصميم البيئي . النهج واسع ويحتوي على العديد من المتغيرات ولكنه يتبع ستة مبادئ أساسية مشتقة من الأساليب السابقة .

المراقبة الطبيعية . يجب بناء الفضاء بطريقة تعزز الملاحظة السلبيه . وهذا يشمل خلق الفرص للأفراد الذين يترددون على الحي لمشاهدة ما يجري وإزالة الأغصان التي يمكن أن تسهم في النشاط الإجرامي .

إدارة الوصول والتحكم في الوصول الطبيعي . يجب بناء الأحياء السكنية والمساحات الحضرية الأخرى للتحكم في الوصول إليها والحد من إمكانية دخول المجرمين . على المستوى الأساسي ، قد يعني هذا تركيب بوابات على نطاق أوسع ، ومع ذلك ، قد يعني تشكيل مناطق المدينة بحيث يواجه المجرمون صعوبة في دخول تلك المناطق أو الهروب منها بعد ارتكاب جريمة . في غرين باي (ويسكونسن) ، بالولايات المتحدة ، على سبيل

المثال ، سعت إدارة الشرطة إلى تقليل عدد المخارج الخلفية في القضبان من أجل منع المجرمين من استخدامها للتهرب من الشرطة .

التعزيزات الإقليمية. يشير هذا العنصر من النهج إلى أن المباني والمساحات بحاجة إلى أن تكون أكثر أماناً من خلال خلق شعور بالملكية . عندما لا يشعر الأفراد بأي مسؤولية تجاه مكان ما ، كما هو مذكور أعلاه ، فمن المرجح أن يتركوه يقع في حالة من الفوضى أو ببساطة لا يلتفتون إليه . ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، يمكن للمساحة المنفصلة عن الشارع بجدران عالية أن تخلق خطراً يتمثل في أن الأفراد سيهتمون فقط بأنفسهم فقط ولا يفكرون في المجتمع الأوسع . علاوة على ذلك ، يمكن أن تخلق الجدران والحواجز العالية مخاطر إضافية من خلال عزل الطرق العامة وإبعادها عن الأنظار . لمنع هذا وحتى تعزيز الشعور بملكية الفضاء العام ، يسعى التعزيز الإقليمي إلى زيادة ملكية الأماكن من خلال استخدام الشرفات والأسوار المنخفضة والتحوطات المتناثرة بشكل استراتيجي لترسيم حدود الممتلكات وفي نفس الوقت ربطها بالجوار .

الصيانة المادية. تسعى الشرطة وأصحاب المصلحة الآخرون إلى الحفاظ على البنية العامة للحي السكني ، والحد من القمامة وغيرها من مصادر الفوضى في المجتمع . سيشرح هذا مجموعات المنطقة على الحفاظ على جودة المساكن وغيرها من الميزات التي تزيد من سلامة المنطقة واحترامها .

الهدف الصعب. من أجل زيادة أمن الحي السكني ، يحتاج الأفراد وأصحاب الأعمال إلى تأمين منازلهم وممتلكاتهم بشكل استباقي . وهذا يتطلب جهداً شاملاً ، على سبيل المثال لضمان تثبيت أقفال جيدة على الأبواب وعدم إمكانية فتح النوافذ من الخارج .

التقليل من الفوضى وإنشاء مساحة جيدة الاستخدام. يجب على الشرطة وأصحاب المصلحة الحد من مستوى الفوضى المتصورة في الحي وضمان الاستخدام المستمر للمساحة لمنع فرص ارتكاب الجرائم .

اليوم ، بالطبع ، يتجاوز مفهوم منع الجريمة من خلال التصميم البيئي قيود تنفيذ القانون وقد تم تطبيقه على تصميم وتخطيط وإدارة الأماكن العامة . وتمكن الاستراتيجية مسؤولي الدولة والشرطة ومديري الأماكن من العمل معاً لبناء الأمن في البيئة بشكل فعال .

نظرية "النوافذ المكسورة"

إحدى المفاهيم الدافعة في الفكر المعاصر للعدالة الجنائية على مدى العشرين عامًا الماضية في الولايات المتحدة هي نظرية "النوافذ المكسورة" . النهج الذي طوره جورج كيلينج وجيمس كيو ويلسون ، يجادل في أن السيطرة على الجريمة تعتمد على التعامل مع اضطراب طفيف كوسيلة للتواصل مع الجناة المحتملين . أن المكان يتم مراقبته بشكل فعال وأن الشرطة تطبق القانون . النهج هو أن الشرطة لديها صفر للتسامح حتى مع الجرائم البسيطة ، مثل عدم دفع أجور العبور ، رمي القمامة أو تخريب الجدران بالكتابات على الجدران .

على مر السنين ، انتقد الكثيرون النهج وأجروا دراسات تظهر أن آثاره محدودة مقارنة بالاستراتيجيات الأخرى لخلق الأمن المحلي . المشكلة الرئيسية في نهج "النوافذ المكسورة" ، مع ذلك ، لا تكمن في ما تقترحه النظرية الأساسية بقدر ما تكمن في كيفية تفسير صانعي السياسة لها . إن وجود حي سكني به عدد أقل من الرسومات على الجدران ، ومدينة بها قدر أقل من القمامة ونظام نقل يتمتع بقدر أكبر من الامتثال للأجرة ، كلها نتائج جيدة وقد تساهم في خفض معدلات الجريمة . ومع ذلك ، فإن نهج "النوافذ المكسورة" سيحقق مستويات أعلى من النجاح بالاقتران مع الشرطة الواسعة القائمة على الأدلة والاستراتيجيات لتكوين روابط بين الشرطة والمجتمعات . وحيثما نجحت "النوافذ المكسورة" ، تم تنفيذها بالاقتران مع استراتيجيات أخرى قائمة على المعرفة وفي سياق تثقيف الناس بدلاً من كونها سياسة قائمة بذاتها تركز على قمع الأعمال غير القانونية البسيطة .

إن فهم "النوافذ المكسورة" يتطلب منا أن نقدر أنماطاً أوسع من الفوضى وما أسماه ويسلي سكوجان دوامة الانحلال . يؤدي الاضطراب على مستوى الحي السكني إلى ظروف تخرج فيها منطقة ما عن نطاق

السيطرة بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب وحيث يكون لدى السكان عجزاً متزايداً عن تقديم مطالب فعالة من الجيران والحكومة المحلية لتحسين الظروف . توفر "النوافذ المكسورة" منظوراً حول كيفية تأثير القوى والعمليات الاجتماعية الأوسع على مخاوف السلامة العامة في لحظات محددة . غالباً ما تكون استعادة النظام الأساسي عنصرًا أساسيًا في إعادة إرساء السلامة ، ولكنها ستحدث بشكل عام في سياق إقامة روابط فعالة داخل المجتمعات المستهدفة وفيما بينها وتطوير معرفة فعالة لتطوير استراتيجيات شرطة جديدة .

تقنيات لمنع ظروف الجريمة

تعكس الاستراتيجيات المشمولة في الفصل الثالث الفكرة الأساسية القائلة بأن الأفعال الإجرامية تحدث بسبب ردود عقلانية من جانب السكان على ظروف حضرية معينة . يتم تحديد الجرائم المختلفة والعناصر المختلفة لعملية صنع القرار المتورطة في عمل إجرامي من خلال الظروف التي تظهر بمرور الوقت . تتطلب الاستجابة للجرائم من الشرطة وأصحاب المصلحة الآخرين تحليل الحوافز الخاصة التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم وإيجاد طرق لإلغاء الحوافز . يرى العمل الشرطي الموجه نحو حل المشكلات أن هيكل الفرصة للجريمة محدد من حيث نوع الجريمة ، والظروف في وقت ومكان معينين ، وهيكل الأنشطة الروتينية ، والتاريخ الماضي للجرائم والتغير الاجتماعي والتكنولوجي . هيكل الفرصة للجريمة من خلال دراسة تجريبية دقيقة لبيئة النشاط الإجرامي .

وقد عززت هذه النهج الأساسية لفهم الجريمة 25 تقنية لمنع الجريمة الظرفي ، نمت بمرور الوقت من 12 تقنية أصلية وتم تنظيمها في الفئات الخمس المبينة أدناه .

الفئة 1: زيادة الجهد ، تهدف الأساليب في هذه الفئة إلى منع الجريمة من خلال زيادة صعوبة ارتكابها :
(أ) صلابة الأهداف . يسعى أصحاب المصلحة إلى الحد من الجريمة من خلال زيادة صعوبة ارتكاب جريمة في مكان معين ، على سبيل المثال ، من خلال تثبيت أقفال فعالة أو استخدام رموز الكمبيوتر التي تمنع الجهاز من العمل دون الإدخال المناسب ؛

(ب) التحكم في الوصول . يمكن السيطرة على الجريمة بجعل الوصول إلى الموقع أكثر تعقيداً . يمكن أن يشمل ذلك تركيب نظام اتصال داخلي للتحقق من الداخلين إلى المبنى أو بشكل أكثر فعالية لضمان عدم إحضار الزائرين أسلحة معهم ؛

(ج) شاشة المخارج . تتضمن السيطرة على الجريمة ، وخاصة السرقة ، ضمان فحص الأفراد بدقة قبل الخروج من المبنى . يمكن أن يشمل ذلك فحص الحقائب التي تحتوي على سلع عند الخروج ؛

(د) صرف النظر عن الجناة . يمكن ردع الجناة المحتملين من خلال توجيههم بعيداً عن الأماكن التي يسهل فيها ارتكاب الجرائم . وبالتالي ، يمكن السيطرة على الجريمة من قبل مؤيدي التصنيف المنفصلين في الأحداث الرياضية أو من خلال توفير غرف تبديل منفصلة للأطفال ؛

(هـ) التحكم في الوصول إلى الأدوات / الأسلحة . تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة صعوبة تجربة المجرمين في الوصول إلى أدوات ارتكاب الجرائم . يمكن للحكومات أن تدعم هذه الجهود ، على سبيل المثال ، من خلال تقييد قدرة المجرمين على الوصول إلى الأسلحة .

الفئة الثانية: زيادة المخاطر ، تسعى الجهود في هذه الفئة إلى زيادة فرص القبض على الجاني ، وبالتالي تقليل فرص ارتكاب الجاني المحتمل لجريمة :

(أ) تمديد الولاية . تتضمن هذه التقنية الأفراد في أمنهم الخاص من خلال نصحتهم بالسفر في مجموعات وحمل الهواتف المحمولة لطلب المساعدة وإشراك السكان المحليين في جهود الإبلاغ عن الجرائم ؛

(ب) مساعدة المراقبة الطبيعية . يقترح هذا النهج أنه ينبغي على أصحاب المصلحة السعي إلى زيادة نشاط المراقبة في الحي السكني من خلال الهندسة المعمارية المصممة لتعزيز الأمن ومن خلال إزالة أوراق الشجر التي قد توفر غطاءً للأنشطة غير القانونية ؛

(ج) تقليل المجهولية . من خلال توفير المعلومات للجمهور ، يسعى المسؤولون في الدولة إلى خلق ظروف لا يحتمل

فيها أن يرتكب الجناة المحتملون جرائم . يمكن أن يشمل ذلك مطالبة سائقي سيارات الأجرة بعرض تراخيص النقل الخاصة بهم بوضوح لثنيهم عن فرض رسوم إضافية ؛

(د) استخدام مديري المكان. أسلوب آخر للحد من الجريمة هو توظيف الأفراد لضمان استخدام الأماكن بشكل صحيح ، بما في ذلك وجود حاضرين في أنظمة النقل العام أو البواب في المباني السكنية ؛

(هـ) تعزيز المراقبة الرسمية. يتضمن الجهد الأخير استخدام تقنية المراقبة مثل الدائرة التلفزيونية المغلقة وأجهزة الإنذار بالسيارة .

الفئة الثالثة ، تركز الأساليب في هذه الفئة على الحد من مدى استفادة المجرم من فعل معين :

(أ) إخفاء الأهداف. يمكن الحد من الجريمة إذا واجه الجناة صعوبة في تحديد الأهداف . يمكن أن يشمل ذلك نقل البضائع الباهظة الثمن في شاحنات وحقائب غير مميزة وشحن بطاقات الائتمان في مظاريف بدون اسم جهة إصدار بطاقة الائتمان ؛

(ب) إزالة الأهداف. هذا يأخذ تقنية إخفاء الأهداف خطوة أخرى إلى الأمام من خلال القضاء فعليًا على إمكانية ارتكاب جريمة عن طريق إزالة موضوع الجريمة من التداول . ومن الأمثلة على ذلك حمل شيكات المسافرين بدلاً من النقود وإخراج المجوهرات من نوافذ المتجر بعد ساعات ؛

(ج) تحديد الممتلكات. تجعل هذه الإستراتيجية الكلاسيكية من الصعب سرقة شيء ما من خلال تحديد المالك بوضوح . غالبًا ما تقوم المكتبات ، على سبيل المثال ، بختم أسمائها على الوجه الخارجي لصفحات الكتب ، والأفراد الذين يعملون في تربية الحيوانات أو وضع علامة على أذان حيواناتهم . وبالمثل ، غالبًا ما يحتفظ مالكو الآلات الموسيقية باهظة الثمن بسجلات لتحديد أدواتهم في حالة سرقتها ؛

(د) تعطيل الأسواق. بمجرد سرقة البضائع ، يجب غالبًا تسيبها . يتضمن الحد من قيمة السلع المسروقة العمل على تقليل الأسواق الإجرامية الثانوية من خلال قيام الشرطة بفحص متاجر البيدق بانتظام وتسمية أجزاء السيارات لمنع إعادة البيع في حالة سرقة السيارة ؛

(هـ) رفض الفوائد. أخيرًا ، حتى لو سُرقَت البضائع ، يجب على أصحاب المصلحة السعي لضمان عدم استفادة المجرمين من تلك البضائع . يمكن تحقيق ذلك ، على سبيل المثال ، من خلال بناء راديو لا يعمل في أي سيارة بخلاف السيارة التي تم تركيبه فيها في الأصل .

الفئة الرابعة: تقليل الاستفزات ، تسعى هذه الاستراتيجية إلى تقليل عدد الجرائم من خلال القضاء على الظروف المحتملة التي يمكن أن تخلق الأسباب الكامنة وراء الجريمة :

(أ) تقليل الإحباط والتوتر. تميل مواقف معينة ، مثل الخطوط الطويلة ، إلى ارتفاع مستويات التوتر . يمكن معالجة هذه المشاكل من خلال الجهود المبذولة للسيطرة على التوترات الناشئة في البيئات الاجتماعية العادية من خلال خلق مساحات مناسبة حيث قد يتجمع الناس وإبلاغ الناس بالمدة التي قد يتعين عليهم الانتظار فيها في الطابور ؛

(ب) تجنب النزاعات. تؤدي بعض المواقف الاجتماعية إلى مستويات أعلى من الصراع . من بين هذه التوترات التي تنتج عن قرب الجماعات ذات التوجهات السياسية المختلفة أو من المواقف التي قد يكون هناك خلاف حول رسوم الخدمة المقدمة . يمكن حل هذه المشاكل من خلال الجهود المبذولة للحد من تلك النزاعات ، مثل فصل مجموعات مختلفة من المتظاهرين أو عن طريق تحديد أسعار ثابتة لسيارات الأجرة لتقليل الخلافات حول العدادات

(ج) تقليل الاستثارة العاطفية. تخلق أنواعا معينة من الأنشطة والأحداث درجات أكبر من التوتر . وبالتالي ، من غير القانوني نطق العبارات التي تحرض على العنف ، وقد تبذل المدارس جهودًا لفصل الجماعات المتنافسة من أجل منع اندلاع الصراع ؛

(د) تحييد ضغط الأقران. تحدث العديد من الجرائم بسبب العلاقات داخل مجموعات اجتماعية صغيرة . تشمل الاستجابات المحتملة تفريق مجموعات مثيري الشغب في المدارس ، وإنشاء برامج لدعم الأفراد في الامتثال للسلوكيات غير الإجرامية ، مثل برامج مكافحة تعاطي المخدرات للأطفال والمراهقين ، أو تنفيذ برامج تنبه العاملين

في صناعة التمويل إلى الطرق الممكنة قد ينجرون فيها إلى غسل الأموال ؛

(هـ) تنشيط التقاعد. تشير هذه التقنية إلى أن أصحاب المصلحة بحاجة إلى بذل جهود للحد من المعلومات التي يمكن

أن تمكن المجموعات من الانخراط في جرائم مستقبلية .

الفئة الخامسة: إزالة الأعدار ، تحتوي هذه الفئة على تقنيات تسعى إلى الحد من الجريمة من خلال خلق ظروفًا يكون فيها الأفراد أكثر وعياً بالقواعد وملزمين بها :

(أ) وضع القواعد. تشير هذه التقنية إلى أنه يمكن السيطرة على الجريمة والاضطراب إذا نشر مالكو المباني وشركات النقل قواعد علنية لتوضيح السلوك المتوقع ؛

(ب) تعليمات النشر. في حالات معينة ، تتضمن هذه التقنية ببساطة وضع إشارات واضحة مثل اللافتات التي ترشد السائقين إلى عدم إطلاق أبواقهم في مناطق معينة ؛

(ج) تعزيز وتثبيته الضمير. تركز هذه التقنية على توضيح سبب أهمية الاستثمار في الالتزام بقواعد معينة للجمهور . وبالتالي ، قد توفر حملات التوعية العامة معلومات حول سبب الخطأ في ركوب سيارة أجرة غير مرخصة أو وضع النفايات الإلكترونية في النفايات المنزلية ؛

(د) مساعدة الامتثال. يمكن للحكومات أن تساعد في تعزيز الامتثال للقوانين من خلال تسهيل هذا الامتثال ، على سبيل المثال من خلال إتاحة صناديق القمامة بسهولة ؛

(هـ) مراقبة الكحول والمخدرات. أخيرًا ، غالبًا ما تتضمن مكافحة الجريمة الحد من الوصول إلى الكحول والمخدرات غير المشروعة ، خاصة في ظل ظروف من شأنها أن تعزز الجريمة .

مكافحة الجريمة في ديايما ، البرازيل

قد يشير البعض إلى أن رسم خرائط الجريمة وتطوير حلول معقدة ومتعددة المستويات لمشاكل الجريمة أمر مكلف للغاية بالنسبة للعديد من المدن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل . تشير الأدلة المتزايدة من كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إلى وجود طرق منخفضة التكلفة نسبيًا لدمج استراتيجيات رسم خرائط الجريمة في جهود مكافحة الجريمة ، كما في حالة ديايما ، البرازيل ، حيث تم تطوير نظام تقريبي لرسم خرائط الجريمة باستخدام المتدربين من كلية الحقوق المحلية .

ديايما مدينة فقيرة على أطراف ساو باولو بالبرازيل . ساهم النمو الحضري السريع وغير المقيد ، إلى جانب زيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم الأخرى في منطقة العاصمة ، في معدلات جرائم القتل المرتفعة للغاية التي وصلت إلى 140 لكل 100000 نسمة في أواخر التسعينيات . ردًا على ذلك ، تبنت قادة المدينة مجموعة متنوعة من الأساليب للسيطرة على الجريمة في المدينة . من خلال العمل مع مركز أبحاث في ساو باولو ، ساعد المسؤولون في تنظيم أنشطة المجتمع المدني في المدينة حول القضايا الأمنية ، وإنشاء منتدى حول السلامة العامة يجمع بين المواطنين والشرطة والقادة المنتخبين بغرض تطوير حلول تعاونية لمشاكل الجريمة . تم التعاقد مع ستة من طلاب القانون كمتدربين لمراجعة سجلات الشرطة لتحديد النقاط الساخنة للجريمة في المدينة . كشف التحليل عن مجموعة متنوعة من عقد الجريمة في جميع أنحاء المدينة في أوقات مختلفة من اليوم ، وأشار إلى أن العديد من عمليات القتل كانت مرتبطة بتعاطي المخدرات والكحول والصراعات الشخصية . لاحظ المسؤولون أن ذروة معدلات جرائم القتل حدثت في منتصف الليل وأثناء الليل- الساعات الزمنية التي تعمل فيها الحانات والنوادي الليلية . ردًا على ذلك ، صوت مجلس المدينة لفرض قانون جاف يقيد الفترات الزمنية التي يمكن للحانات بيع الكحول خلالها . وافقت حكومة المدينة على تقسيم واجبات الشرطة بين قوة الحرس البلدي ، وهي كيان محلي مسؤول بشكل عام عن تسيير دوريات في المنتزهات ومباني المدينة والشرطة العسكرية للدولة ، وهي هيئة تنفيذ القانون الأساسية في المدينة . كان الحرس البلدي مسؤولاً عن تسيير دوريات في منطقة وسط المدينة ، وتحرير موارد إضافية لشرطة الولاية للقيام بدوريات في الأحياء النائية حيث وقعت العديد من جرائم القتل . أنشأت حكومة البلدية خطًا هاتفيًا ساخنًا وكاميرات في المناطق الحساسة بالمدينة . بدأ الحرس البلدي أيضًا برنامجًا لتسيير دوريات الدراجات والراجلة في جميع أنحاء المدينة لتطوير اتصال أوثق مع المواطنين . كما نجحت المدينة في تعبيد وإنارة المزيد من الشوارع وإغلاق منطقة سوق غير رسمية كانت موقعًا لأنشطة إجرامية . تم نقل الأنشطة التجارية القانونية

إلى مكان مغلق ومنظم . في عام 2003 ، بعد أربع سنوات من بلوغ معدل جرائم القتل 140 لكل 100 ألف نسمة ، انخفضت معدلات جرائم القتل بمقدار النصف . في عام 2008 ، انخفضت معدلات جرائم القتل إلى 20 لكل 100 ألف نسمة .

تقدم حالة دياديما دليلاً على كيفية استخدام استراتيجيات مكافحة الجريمة المتعددة ذات التوجه المكاني للحد بشكل كبير من العنف المحلي . دياديما ليست مدينة غنية بشكل خاص ؛ في الواقع ، تم إجراء عملية رسم الخرائط الأولية للجريمة باستخدام تكنولوجيا وموارد محدودة . ومع ذلك ، فإن الجهود المبذولة للحد من الجريمة عن طريق إعادة توزيع الموارد الحالية وإعادة هيكلة الحيز الحضري ، كانت تستند إلى استراتيجية بسيطة نسبياً لجمع المعلومات يمكن استخدامها في البلديات الأخرى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل . يناقش الفصلان السادس والسابع من الدليل كيفية استخدام مدن أخرى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، بما في ذلك بيلو هوريزونتي والبرازيل وبوغوتا ، لرسم خرائط الجريمة . تتضمن إحدى القضايا ذات التكلفة المنخفضة المثيرة للاهتمام والمبينة في الفصل الخامس جهوداً تشاركية في رسم خرائط الجريمة المحلية في جنوب إفريقيا .

الاستنتاجات

وصف الفصل الثالث الأدوات التي يمكن أن تكون مفيدة للشرطة وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في جهود مكافحة الجريمة ومنعها ، ولا سيما من منظور تقليل فرص الجريمة وزيادة المخاطر المرتبطة بالانخراط في الجريمة . يعد فهم أن الأنواع المختلفة من المساحات الحضرية التي تتطلب استجابات مختلفة أمراً بالغ الأهمية لتطوير سياسات محلية شاملة وفعالة لمكافحة الجريمة . يقدم الفصل الرابع مناقشة أكثر تعمقاً لاستراتيجيات الشرطة المختلفة في مثل هذه الأماكن ويفحص مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة الجريمة في المدن .